السنة الرابعة والعشرون العدد 88/ شهر اذار/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر 22 /12 /2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1462

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

ISSN : 1812-8742 ISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Digital transformation and the digital divide: their impact on economic development and ways to address them over the past five years

التحول الرقمي والفجوة الرقمية: تأثيرها على التنمية الاقتصادية وسبل معالجتها خلال السنوات الخمس الأخيرة

م.م. رسل كاظم جعفر علي
RUSUI KADHIM JAAFAR ALI
Rusulkadhim1821@nahrainuniv.edu.iq

م.م. شذى سالم دولاب جسام
SHATHA SALIM DOOLAB JASSAM
shathasalim19901994@nahrainuniv.edu.iq

كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهرين

Abstract

Over the past five years (2020-2025), digital transformation has emerged as a key driver of global economic growth, innovation, and productivity. While the rapid integration of digital technologies has accelerated economic development in many parts of the world, it has also deepened the digital divide between and within countries. This divide—manifested in unequal access to the internet, digital infrastructure, skills, and opportunities—poses significant challenges to inclusive and sustainable development. This study explores the dual impact of digital transformation: its potential to improve economic performance and its role in exacerbating socioeconomic disparities. By analyzing emerging technologies such as artificial intelligence, blockchain, and the Internet of Things, the study aims to identify opportunities and threats in the digital age.

Keywords: Digital Transformation, Digital divide, Economic development, Digital Age, Artificial Intelligence.

المستخلص

على مدى السنوات الخمس الماضية (2020-2025)، برز التحول الرقمي كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي العالمي والابتكار والإنتاجية. وبينما أدى التكامل السريع للتقنيات الرقمية إلى تسريع التنمية الاقتصادية في أجزاء كثيرة من العالم، إلا أنه أدى أيضًا إلى تعميق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها. وتُشكل هذه الفجوة - التي تتجلى في عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت والبنية التحتية الرقمية والمهارات والفرص - تحديات كبيرة أمام التنمية الشاملة والمستدامة. تستكشف هذه الدراسة الأثر المزدوج للتحول الرقمي: قدرته على تحسين الأداء الاقتصادي ودوره في تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال تحليل التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء، تهدف الدراسة الى الفرص والتهديدات في العصر الرقمي.

الكلمات الرئيسة: التحول الرقمي، الفجوة الرقمية، التنمية الاقتصادية، العصر الرقمي، الذكاء الاصطناعي.

المقدمة

شهد النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي تصاعدًا ملحوظًا في الاهتمام بمشكلة التفاوت في الوصول إلى واستخدام وسائل الإعلام الجديدة، حيث بدأ هذا الاهتمام يتمحور حول مفهوم جديد عُرف بـ الفجوة الرقمية. وقبل ظهور هذا المصطلح، كانت تُستخدم مفاهيم أوسع وأكثر عمومية مثل اللامساواة المعلوماتية، فجوة المعرفة، أو الأمية المعلوماتية والرقمية. ويُعتقد أن مصطلح الفجوة الرقمية نشأ في الولايات المتحدة في منتصف التسعينيات، وظهر لأول مرة في وثيقة رسمية صادرة عن إدارة الاتصالات والمعلومات الوطنية الأمريكية (NTIA) عام 1999. [انظر Gunkel (2003) لمزيد من التفاصيل حول أصل المصطلح]. ويُستخدم مصطلح "الفجوة الرقمية" عادة للإشارة إلى الفارق بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون القدرة على الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات الحديثة، والتي تتمثل غالبًا في أجهزة الحاسوب وشبكاتها، كما يمكن أن تشمل تقنيات أخرى مثل الهواتف المحمولة والتلفاز الرقمي بحسب بعض التفسيرات.ورغم أهمية المصطلح في فهم هذه الإشكالية، إلا أنه قد تسبب في قدر من الغموض أكثر مما قدّمه من توضيح. فوفقًا لـGunkel (2003) ، يحمل المصطلح دلالات ثنائية حادة، وهو ما حذر منه أيضًا Van Dijk (2003)، (2005من خلال الإشارة إلى عدة إشكاليات في استخدامه كمجاز:

أولًا، يوحي المصطلح بوجود انقسام حاد بين مجموعتين منفصلتين تمامًا، وهو أمر نادرًا ما يعكس الواقع.

ثانيًا، يُفترض ضمنيًا أن هذا الانقسام يصعب تجاوزه.

ثالثًا، يُفهم أحيانًا أن الفجوة تعني تفاوتًا مطلقًا بين من يمتلكون القدرة ومن لا يمتلكونها، في حين أن أغلب أوجه التفاوت رقمية نسبية بطبيعتها. وأخيرًا، يُوحِي المصطلح بأن الفجوة حالة ثابتة، رغم أن الواقع يشير إلى تغيّر مستمر في أنماط الوصول والقدرة على الاستخدام.

وقد أشار كل من Gunkel و Van Dijkإلى أن المصطلح يتضمن نزعة حتمية تكنولوجية، حيث يتم اختزال أسباب التفاوت في مجرد الوصول المادي إلى التكنولوجيا، مع افتراض أن تحقيق هذا الوصول كفيل بحل مشكلات اقتصادية واجتماعية أعمق، وهو ما يكشف عن انحياز تقني وأيضًا انحياز معياري. لكن لا يمكن إنكار أن الاستخدام الواسع لمصطلح "الفجوة الرقمية" عند مطلع الألفية أسهم بشكل كبير في إدراج قضية اللامساواة في المجتمع المعلوماتي ضمن أجندة البحث العلمي وصنع السياسات. فقد خُصّصت مئات المؤتمرات والندوات العلمية والسياسية بين عامي 2000 و2004 لمناقشة هذه المسألة. ومع حلول عامي 2004 و2005، بدأت حدة الاهتمام تخفّ، لا سيما في الدول المتقدمة التي ظنّ صناع القرار فيها أن المشكلة في طريقها للحل مع ازدياد نسبة من يمتلكون الوصول إلى الإنترنت والتقنيات الرقمية.على الصعيد الأكاديمي بدأ مصطلح الفجوة الرقمية يواجه تحديات، وظهرت تعبيرات مثل إعادة تعريف الفجوة الرقمية وما بعد الوصول ما يشير إلى الحاجة إلى إعادة النظر في المفهوم. وليس المقصود بذلك أن المصطلح فقد قيمته، بل على العكس، فقد أصبح مفهومًا حاويًا يتضمن معانٍ متعددة ومتباينة. ولهذا السبب، كما سيُعرض في هذه الدراسة، من الضروري التمييز بين أنواع مختلفة من الفجوة الرقمية، مثل أشكال متعددة من الوصول إلى التكنولوجيا. وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض أبرز ما تحقق خلال خمس سنوات من البحث في موضوع الفجوة الرقمية (2000–2005)، إلى جانب تسليط الضوء على أوجه القصور واقتراح مسارات مستقبلية للبحث العلمي في هذا المجال. وسيتم ذلك من خلال التركيز على الجوانب النظرية (النماذج والمفاهيم) والبحوث التجريبية، بدءًا من طرح الأسئلة الأساسية التي تبرر أهمية هذا الموضوع العلمي المتجدد في سياق التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

على الرغم من تزايد الوعي بالتحول الرقمي كمحرك حيوي للتنمية الاقتصادية، لا يزال هناك تحدٍّ كبير: كيف نضمن أن يكون هذا التطور شاملاً للجميع، ولا يُهمّش فئات معينة من المجتمع، أو حتى دولاً بأكملها، غير قادرة على مواكبة التحول الرقمي السريع؟ يكمن جوهر المشكلة في الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

1.ما هو الأثر الفعلي للفجوة الرقمية على مسارات التنمية الاقتصادية في سياقات مختلفة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥؟

2.كيف يمكن للدول، ولا سيما النامية منها، الاستفادة من فرص التحول الرقمي مع التخفيف من آثار الفجوة الرقمية لتعزيز تنميتها الاقتصادية؟

3.ما هي نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بتطبيق التحول الرقمي ومعالجة الفجوة الرقمية سعياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟

ثانيا: أسئلة البحث

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأسئلة البحثية الرئيسية التالية:

١ .ما هي المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي والفجوة الرقمية، وما هي أبعادها الرئيسية؟

٢ .كيف أثّر التحول الرقمي على المؤشرات الرئيسة للتنمية الاقتصادية - مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، والعمالة - خلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٢٠-٢٠٢٥)؟

٣. ما هي أبرز أشكال ومظاهر الفجوة الرقمية على المستويين العالمي والمحلي، مع التركيز بشكل خاص على الدول النامية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥؟

ثالثا: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: يُمثل التحول الرقمي فرصةً قيّمةً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. إلا أن استمرار الفجوة الرقمية واتساعها يُعيق تحقيق هذه الإمكانات بالكامل. وتتطلب معالجة هذه الفجوة استراتيجياتٍ مرنةً وشاملةً لضمان نمو اقتصادي مستدام وعادل، لا سيما خلال السنوات الخمس الماضية.

الفرضيات الفرعية:

١ .تُسهم الفجوة الرقمية في تفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين البلدان والمناطق.

٢ .يؤثر نقص البنية التحتية الرقمية الكافية سلبًا على القدرة التنافسية للشركات - وخاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة - في الاقتصادات الأقل تطورًا رقميًا.

٣ .يتطلب سد الفجوة الرقمية تنسيق الجهود بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز الشمول الرقمي.

٤. يُمكن أن يُساعد تطبيق تحليل SWOT في تحديد استراتيجيات فعّالة لتضييق الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية الاقتصادية.

رابعا: أهداف البحث

1 . وضع إطار مفاهيمي واضح لفهم التحول الرقمي والفجوة الرقمية، واستكشاف ترابطهما مع التنمية الاقتصادية.

2 . تقييم أثر التحول الرقمي على مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية - مثل الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية، والعمالة - على المستويين العالمي والمحلي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

3 . تحديد وتحليل الأبعاد المختلفة للفجوة الرقمية، ودراسة كيفية إعاقتها لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

4 . تقييم فعالية الاستراتيجيات والتدخلات السياسية الحالية الهادفة إلى تضييق الفجوة الرقمية وتعزيز العدالة الرقمية.

خامسا: منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة نهجًا متعدد المناهج لاستكشاف العلاقة بين التحول الرقمي والفجوة الرقمية والتنمية الاقتصادية:

المنهج الوصفي والتحليلي: يُستخدم هذا المنهج لتحديد ودراسة المفاهيم الأساسية للتحول الرقمي والفجوة الرقمية، فضلاً عن تحليل آثارهما على التنمية الاقتصادية في سياقات مختلفة.

المنهج المقارن: يُستخدم لتقييم ومقارنة تأثير التحول الرقمي والفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات: أداة استراتيجية تُستخدم لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المرتبطة بجهود ومبادرات التحول الرقمي الهادفة إلى تضييق الفجوة الرقمية في إطار التنمية الاقتصادية المستدامة.

سادسا: دراسات سابقة

زبير وبلحوشات (2021): "مجتمع المعلومات والمعرفة العربي والفجوة الرقمية" يؤكد المؤلفان أن العالم قد مر بمراحل تاريخية مختلفة، كالنهضة الصناعية وظهور التكتلات الاقتصادية والإقليمية. أما اليوم،

فيدخل المجتمع العالمي ما يُسمى بالعصر الرقمي، حيث أصبحت المعلومات ذات أهمية بالغة. وكثيراً ما تُوصف هذه "الثورة المعلوماتية" بأنها الموجة الثالثة من التقدم التطوري، نظراً لتأثيرها العميق على التنمية والتحول داخل المجتمعات البشرية.في هذا العصر الجديد، لم تعد المؤشرات التقليدية للتقدم الإقليمي - مثل الثروة وحجم التجارة وقوة العملة - كافية. بل أصبحت قدرة المنطقة على الاندماج في ثورة المعلومات وفهم حتميتها مقياساً رئيسياً للتقدم. ونظراً للوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي، تُلقي هذه الدراسة الضوء على موقع الدول العربية في المشهد الرقمي، مُسلّطةً الضوء على التأخر الكبير الذي تواجهه، والمسافة التي تفصلها عن التقدم الرقمي العالمي.يؤكد المؤلفون أن الواقع الراهن يكشف عن فجوة تكنولوجية كبيرة بين العالم العربي ومناطق العالم الأخرى، مما يشير إلى فجوة رقمية حرجة. يستدعي هذا الوضع اهتمامًا فوريًا وحاجةً ملحة لتقييم وتحديد مكانة العالم العربي في مواجهة التسارع الرقمي المستمر، وحثّ صانعي السياسات والمؤسسات على إدراك هذه القضية المُلحة ومعالجتها.

محمد عثمان مصباح تنيرة (2017): "واقع توجه الجامعات الفلسطينية نحو مجتمع المعرفة ودوره في تقليص الفجوة الرقمية في محافظات غزة"اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث الوصفي، واستخدمت استبيانين منفصلين لجمع البيانات. ركز الاستبيان الأول على ثلاثة مجالات رئيسية: إنتاج المعرفة وتوليدها، ونشرها، وتطبيقها. أما الاستبيان الثاني، فتناول ثلاثة مجالات رئيسية: امتلاك التقنيات الرقمية، ومحو الأمية الرقمية، والوصول إلى مصادر المعلومات.شملت عينة البحث جميع أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه في الجامعات الفلسطينية الرئيسية في قطاع غزة - جامعة الأزهر، وجامعة الأقصى، وجامعة فلسطين - بإجمالي 465 مشاركًا. وُزّعت الاستبيانات على العينة، وحُللت البيانات المجمعة باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لضمان دقتها وصلاحيتها.هدفت الدراسة إلى تقييم مدى مواءمة هذه الجامعات لمبادئ مجتمع المعرفة، وكيف يُسهم هذا التوجه في تقليص الفجوة الرقمية. ويسلط التقرير الضوء على الجهود والقيود الموجودة في قدرة القطاع الأكاديمي على تزويد المعلمين والطلاب بالمهارات والأدوات الرقمية اللازمة للمشاركة الفعالة في عصر المعلومات.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتحول الرقمي، والفجوة الرقمية، والتنمية الاقتصادية

الفصل الاول

المحور الاول : مفهوم وأبعاد التحول الرقمي

بالرغم من سهولة فهم ولفظ المصطلح الا انه هناك صعوبة في تفسيره وتوضيح معناه . في الحقيقة لا يوجد هناك تعريف خاص للتحول الرقمي ، لان هذا المصطلح من الممكن استخدام في مجالات عدة ، وأصبح مصطلحا عاما ممكن استخدامه بالصناعة التجارة الصحة ، والتعليم وغيرها من المجالات. مع ذلك حاول بعض الباحثين اعطاء توضيحالماهية التحول الرقمي ، اذ وصف بأنه التطورات التي تؤدي إليها التكنولوجيا الرقمية أو تؤثر على كافة جوانب الحيه البشرية (احمد ،2025 : 307). في السنوات الأخيرة برز التحول الرقمي كعنصر أساسي في إعادة تشكيل الاقتصادات والمجتمعات. وهو يشير إلى دمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الأعمال والحكومة والحياة اليومية، مما يُحدث تغييرًا جذريًا في كيفية عمل المؤسسات وتقديمها القيمة للمواطنين والمستهلكين. هذا التحول ليس مجرد تحول تكنولوجي؛ بل يشمل تغييرات استراتيجية وهيكلية وثقافية تهدف إلى تعزيز الكفاءة والابتكار والشمولية. تمتد أبعاد التحول الرقمي إلى عدة مجالات رئيسية. من الناحية التكنولوجية، يتضمن نشر أدوات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء .(IoT) ومن الناحية التنظيمية، يشمل إعادة هيكلة العمليات الداخلية، وأطر صنع القرار، وآليات تقديم الخدمات لتتماشى مع القدرات الرقمية. اجتماعيًا، يؤثر التحول الرقمي على مهارات القوى العاملة، ومشاركة المواطنين، والوصول إلى الخدمات الرقمية، مما قد يُسهم إما في تضييق الفجوة الرقمية أو توسيعها(خاوي، م.، ومحمد ،2017: 9).على مدى السنوات الخمس الماضية أدى تسارع التحول الرقمي - مدفوعًا بأحداث عالمية مثل جائحة كوفيد-19 - إلى تكثيف التركيز على تأثيره على التنمية الاقتصادية. وبينما خلق فرصًا جديدة للنمو والإنتاجية والقدرة التنافسية، فقد هدف أيضًا على استمرار عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الرقمية، لا سيما بين المناطق الحضرية والريفية، والبلدان المتقدمة والنامية، ومختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية. ولذا

يُعد فهم مفهوم ونطاق التحول الرقمي أمرًا أساسيًا لتقييم دوره المزدوج: كمحفز للتقدم الاقتصادي وكمحرك محتمل للإقصاء الرقمي. لذلك، تُعد الاستجابات السياسية الفعالة والاستراتيجيات الرقمية الشاملة أمرًا بالغ الأهمية لضمان توزيع فوائد التحول بشكل عادل، مما يُسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة(العوفي، أ.، ودليلة،2013 : 67) . يُعد التحول الرقمي ركيزة أساسية لتحقيق العديد من الفوائد للوحدات الاقتصادية، حيث يسهم في تحديث نماذج الأعمال لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما يعزز من كفاءة العمليات التشغيلية من خلال تنظيمها، وتبسيط الإجراءات، وتقليل نسبة الأخطاء، مما ينعكس إيجابًا على جودة الأداء العام. فضلا عن ذلك، يساعد التحول الرقمي في تحسين إدارة الموارد، ويتيح للمسؤولين مراقبة سير العمل بشكل أكثر فعالية وشفافية(الفضلي ، 2025 :148).

المحور الثاني: مفهوم وأبعاد الفجوة الرقمية (الوصول، الاستخدام، المهارات، والمحتوى)

تشير الفجوة الرقمية إلى التفاوت بين الأفراد والمجتمعات والدول من حيث قدرتهم على الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها والاستفادة منها. وتتعدى هذه الفجوة مجرد الاتصال، لتشمل تفاوتات هيكلية أعمق تؤثر على كيفية تفاعل الناس مع العالم الرقمي. ويُعد الوصول أحد الأبعاد الأساسية للفجوة الرقمية، أي التوافر المادي للبنية التحتية للإنترنت، والأجهزة الرقمية، والكهرباء المستقرة. ورغم اتساع نطاق تغطية الإنترنت عالميًا في السنوات الأخيرة، إلا أن شرائح كبيرة من السكان، لا سيما في المناطق منخفضة الدخل أو النائية، لا تزال معزولة أو تعاني من نقص الخدمات (مرزوق، س.، وسعيدة،2020 : 55).أما البعد الثاني، الذي يعكس مدى استخدام الأفراد للأدوات الرقمية. فالوصول وحده لا يضمن مشاركة فعّالة، إذ يتأثر الاستخدام بعوامل مثل التكلفة، وأهمية الخدمات، والفائدة المُتصوّرة، مما يؤدي إلى أنماط متباينة من المشاركة الرقمية.وتُشكّل المهارات الرقمية عنصرًا ثالثًا بالغ الأهمية. يفتقر العديد من الأفراد، حتى مع توفر إمكانية الوصول، إلى الكفاءات اللازمة للتعامل مع البيئة الرقمية بفعالية. تتراوح هذه المهارات بين وظائف أساسية كالتصفح والتواصل، ومهارات أكثر تقدمًا كالأمن الإلكتروني وإنشاء المحتوى الرقمي. وبدون تدريب وتعليم كافيين، تستمر الفجوة الرقمية في أشكال أكثر دقة ورسوخًا. يُعدّ توافر المحتوى الرقمي وأهميته عاملًا أساسيًا. فعندما لا تُقدّم الموارد الرقمية باللغات المحلية أو تُصمّم وفقًا للاحتياجات والسياقات الثقافية الخاصة بالمجتمعات، تُصبح المنصات الرقمية أقل شمولًا وسهولة في الوصول. تُعزز هذه الفجوة في المحتوى أوجه عدم المساواة القائمة، وتحدّ من قدرة التحول الرقمي على تعزيز النمو الشامل (سلومة، ح ،2020 :79).على مدى السنوات الخمس الماضية، اكتسبت جهود سد الفجوة الرقمية أهميةً مُلحّةً مع تزايد اعتماد الاقتصاد العالمي على البنية التحتية الرقمية. ومع ذلك، يجب ألا تقتصر.هذه الجهود على معالجة العوائق التقنية فحسب، بل يجب أيضًا معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تحول دون المشاركة الرقمية العادلة. إن فهم الأبعاد المتعددة للفجوة الرقمية أمرٌ أساسي لتصميم استراتيجيات شاملة تُعزز الشمول الرقمي والتنمية الاقتصادية المستدامة(الزبير وبلهوشات، ،2021 : 23).

المحور الثالث: العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية

أصبح التحول الرقمي قوة دافعة في تشكيل الاقتصادات الحديثة، إذ يُحدث تغييرًا جذريًا في كيفية خلق القيمة وتوزيعها واستدامتها. ويتزايد الاعتراف بعلاقته بالتنمية الاقتصادية باعتبارها علاقة مباشرة ومتعددة الأبعاد، تؤثر على الإنتاجية والابتكار والتوظيف والقدرة التنافسية الشاملة للدول. في جوهره يُعزز التحول الرقمي الكفاءة الاقتصادية من خلال أتمتة العمليات، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين سرعة وجودة تقديم الخدمات في مختلف القطاعات. وفي قطاعات مثل التصنيع والزراعة والتمويل والخدمات اللوجستية، ساهمت التقنيات الرقمية - بدءًا من الروبوتات ووصولًا إلى تقنية سلسلة الكتل - في زيادة الإنتاج وخفض النفقات التشغيلية (أو مدور، وروابحية، ،2022 : 34). يُمثل التحول الرقمي حافزًا للابتكار. فهو يُنشئ نماذج أعمال جديدة، ويتيح الوصول إلى الأسواق العالمية، ويُمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع بسرعة أكبر. ومن خلال تعزيز ريادة الأعمال الرقمية، يُسهم التحول الرقمي في خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى الانتقال من النمو المعتمد على الموارد إلى التنمية القائمة على المعرفة. وهناك آثار اجتماعية وتنموية كبيرة. تُوسّع المنصات الرقمية نطاق

الوصول إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الحكومية، مما يُعزز النمو الشامل ويُحسّن جودة الحياة. وبهذا المعنى، لا يُحفّز التحول الرقمي الأداء الاقتصادي فحسب، بل يُمثّل أيضًا آليةً لتحقيق أهداف تنموية أوسع.فإن فوائد التحول الرقمي ليست تلقائية أو موزعة بالتساوي. ففي غياب سياسات داعمة وبنية تحتية شاملة، يُمكن أن يُعمّق هذا التحول التفاوتات القائمة ويُعزّز الفوارق الإقليمية أو الاجتماعية. لذلك، يتطلب فهم العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية رؤيةً متوازنة، تُقرّ بإمكانياته والشروط الهيكلية اللازمة لتحقيق تقدم واسع النطاق ومستدام (أسماء شاكر ،2021: 68).

المحور الرابع ، أهمية الفترة 2020-2025 في سياق التحول الرقمي العالمي

تمثل الفترة من 2020 إلى 2025 مرحلةً حاسمةً في تطور التحول الرقمي العالمي، حيث اتسمت بتحولات غير مسبوقة في كيفية تفاعل المجتمعات والاقتصادات والمؤسسات مع التكنولوجيا. وتكتسب هذه الفترة أهميةً خاصة نظرًا لتسارع تبني التكنولوجيا الرقمية استجابةً لجائحة كوفيد-19، والتي شكّلت حافزًا للابتكار السريع والاعتماد الواسع على الحلول الرقمية في جميع القطاعات تقريبًا.أجبر ظهور الجائحة في عام 2020 الحكومات والشركات والأفراد على التكيف بسرعة مع أنماط العمل عن بُعد، مما دفع عجلة توسع البنية التحتية الرقمية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم عبر الإنترنت، والتطبيب عن بُعد، والتعاون الافتراضي. ونتيجةً لذلك، انتقل التحول الرقمي من طموح استراتيجي إلى ضرورة تشغيلية، حيث أصبحت التقنيات الرقمية أساسيةً للمرونة والاستمرارية والتعافي (أبو عقل، وفاء ،2012 :78).كما شهدت هذه الفترة الممتدة لخمس سنوات زيادةً في الاستثمار في القدرات الرقمية من قِبل القطاعين العام والخاص، بهدف ضمان مواكبة الاقتصادات للمستقبل وسد الفجوات التكنولوجية القائمة. كانت البلدان التي أرست بالفعل أسس البنية التحتية الرقمية في وضع أفضل لإدارة الاضطرابات، بينما واجهت بلدان أخرى تحديات كبيرة بسبب محدودية الوصول، وضعف الاتصال، أو نقص المهارات الرقمية (عبد السلام علي، 2018 :88).جلبت الفترة 2020-2025 وعيًا أكبر بالفجوة الرقمية، حيث أصبحت التفاوتات في الوصول والقدرات أكثر وضوحًا خلال الأزمة. ازدادت الحاجة الملحة لمعالجة هذه التفاوتات، مما دفع إلى مبادرات عالمية تركز على الشمول الرقمي، والوصول العادل إلى التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري القادر على الازدهار في عالم تقوده التكنولوجيا الرقمية. ومن المهم أن يتزامن هذا الإطار الزمني أيضًا مع دمج التحول الرقمي في أجندات السياسات الأوسع، مثل التنمية المستدامة، والعمل المناخي، والنمو الشامل. وتُشكل الدروس المستفادة خلال هذه الفترة استراتيجيات طويلة الأجل، مع التركيز على الحاجة إلى حوكمة تكيفية، وتعاون بين القطاعات، وأنظمة ابتكار قادرة على الاستجابة للاضطرابات المستقبلية (الظفيري،2021 :8).

الفصل الثاني: التحول الرقمي وأثره على التنمية الاقتصادية (2020-2025)

المحور الاول: أثر الرقمنة على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي

بين عامي 2020 و2025، لعبت الرقمنة دورًا حيويًا متزايدًا في تشكيل ديناميكيات الاقتصاد العالمي، مؤثرةً على كلٍّ من التعافي الاقتصادي قصير الأجل ومسارات النمو طويل الأجل. ومع ترسيخ التقنيات الرقمية في النظم الاقتصادية، أصبحت مساهمتها في النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي أكثر وضوحًا وقابلية للقياس في مختلف المناطق والقطاعات. تساهم الرقمنة في النمو الاقتصادي عبر قنوات متعددة (عدنان، 2018 :9).

أولًا، تُعزز الإنتاجية من خلال تبسيط العمليات، وأتمتة المهام الروتينية، وتحسين تخصيص الموارد. غالبًا ما تشهد الشركات التي تتبنى الحلول الرقمية - مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات - معدلات نمو أسرع بفضل زيادة الكفاءة والابتكار. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في قطاعات مثل التمويل والخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة وتكنولوجيا المعلومات، حيث أدى تبني الحلول الرقمية إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية(دبوسي، 2015 :45).

ثانيًا، تفتح الرقمنة أسواقًا وفرصًا جديدة لريادة الأعمال، لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة. تُقلل المنصات الرقمية حواجز الدخول، مما يسمح للشركات بالوصول إلى العملاء عالميًا بأقل قدر من البنية التحتية المادية. وقد كان لهذا التوسع في النشاط الاقتصادي تأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تشهد تحولًا رقميًا(النوري،2011 :89).أضاف نمو الاقتصاد الرقمي نفسه

- الذي يشمل التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والتكنولوجيا المالية، واقتصاد العمل الحر - تدفقات قيمة جديدة إلى الدخل القومي. في بعض البلدان، أصبحت القطاعات الرقمية مساهمًا رئيسيًا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازدادت حصتها بشكل مطرد على مدى السنوات الخمس الماضية. لا يعكس هذا الاتجاه زيادة طلب المستهلكين على المنتجات الرقمية فحسب، بل يعكس أيضًا تنامي الاستثمار الحكومي والخاص في البنية التحتية الرقمية. فإن تأثير الرقمنة على الناتج المحلي الإجمالي ليس موحدًا. فقد استفادت الاقتصادات ذات النظم البيئية الرقمية المتقدمة والبيئات التنظيمية الداعمة بشكل أكبر، بينما شهدت البلدان التي تعاني من عجز في البنية التحتية أو محدودية في المعرفة الرقمية مكاسب أكثر تواضعًا. ويُبرز التوزيع غير المتكافئ للفوائد الرقمية أهمية السياسات الرقمية الشاملة لضمان نمو واسع النطاق ومستدام. برزت الرقمنة، بين عامي 2020 و2025، كمحرك قوي للتوسع الاقتصادي ومساهم رئيس في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد غيّرت كيفية توليد القيمة الاقتصادية وتوزيعها، مما يؤكد الحاجة إلى مواصلة الاستثمار في القدرات الرقمية والاستراتيجيات الشاملة لتعظيم إمكاناتها التنموية(شهاب، 2019 :87).

المحور الثاني: التحول الرقمي كمحرك للإنتاجية والابتكار

برز التحول الرقمي كقوة محورية في تعزيز الإنتاجية وتشجيع الابتكار في مختلف قطاعات الاقتصاد العالمي. ومن خلال دمج التقنيات المتقدمة في العمليات التجارية والخدمات العامة والعمليات الصناعية، لا يقتصر. دور التحول الرقمي على تبسيط سير العمل فحسب، بل يوفر أيضًا بيئة خصبة لحل المشكلات بطريقة إبداعية والتحسين المستمر. فيما يتعلق بالإنتاجية أعادت الأدوات الرقمية تعريف آلية عمل المؤسسات. تتيح تقنيات الأتمتة، مثل الروبوتات والتعلم الآلي، تنفيذ المهام المتكررة بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يقلل من الأخطاء البشرية وتكاليف التشغيل. تدعم الأنظمة السحابية وتحليلات البيانات الفورية عمليات اتخاذ قرارات وإدارة موارد أكثر مرونة، مما يُمكّن الشركات من الاستجابة بسرعة لمتطلبات السوق المتغيرة. ونتيجة لذلك، يزداد إنتاج كل عامل، وتصبح سلاسل القيمة أكثر كفاءة وترابطًا(بدرانه، 2020 : 97).على صعيد الابتكار يعمل التحول الرقمي كعامل تمكين وتسريع في آنٍ واحد. فهو يشجع على تطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة من خلال تذليل العقبات أمام التجارب والتوسع. على سبيل المثال، مكّنت المنصات الرقمية الشركات الناشئة ورواد الأعمال من إنشاء نماذج أولية للحلول بسرعة، وجمع آراء المستخدمين، والوصول إلى جمهور عالمي دون الحاجة إلى بنية تحتية مادية واسعة. وبالمثل، تُعزز منظومات البيانات المفتوحة والبيئات الرقمية التعاونية الابتكار متعدد التخصصات وتبادل المعرفة. ويُعزز التحول الرقمي ثقافة الابتكار المستمر داخل المؤسسات. فمع دمج الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء (IoT)وغيرها من التقنيات الناشئة، أصبحت الشركات أكثر قدرة على توقع الاتجاهات، وتخصيص تجارب العملاء، وتحسين الأداء بشكل آني. وهذا لا يُعزز ميزتها التنافسية فحسب، بل يُحفز أيضًا التحول على مستوى القطاع والمرونة الاقتصادية (غراف نصر الدين،2011 :79).تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هذه الفوائد يعتمد على بعض المتطلبات الأساسية، مثل الثقافة الرقمية، وجاهزية البنية التحتية، والأطر التنظيمية التكيفية. في المناطق التي تتوافر فيها هذه الشروط، أثبت التحول الرقمي أنه يرفع مستويات الإنتاجية بشكل كبير ويحفز الابتكار المستدام في القطاعين العام والخاص. باختصار أصبح التحول الرقمي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية الحديثة من خلال تمكين إنتاج أكثر كفاءة وفتح آفاق جديدة للابتكار. ويستمر دور القطاع الخاص في تشكيل مستقبل العمل والصناعة والخدمات العامة في التوسع، مما يوفر إمكانات هائلة للنمو الشامل والمستدام (كيت أور تون، وآخرون. 2021 :92).

الفصل الثالث: الفجوة الرقمية وتداعياتها على التنمية الاقتصادية (2020-2025)

المحور الأول: الفجوة الرقمية على المستويين العالمي والمحلي (الحضري - الريفي، النوع الاجتماعي، العمر، الدخل)

بين عامي 2020 و2025 ظلت الفجوة الرقمية تُشكل تحديًا مستمرًا، متجليًا في أبعاد متعددة على المستويين العالمي والمحلي. وبينما تسارع التحول الرقمي عالميًا، أدى التوزيع غير المتكافئ للوصول والفرص إلى توسيع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، لا سيما على أساس الموقع الجغرافي والنوع الاجتماعي والعمر والدخل. على المستوى العالمي لا تزال التفاوتات بين البلدان ذات الدخل المرتفع

والمنخفض واضحة. فقد نجحت الدول المتقدمة إلى حد كبير في توسيع نطاق تغطية الإنترنت والخدمات الرقمية، بينما لا تزال العديد من البلدان النامية والأقل نموًا تعاني من محدودية البنية التحتية الأساسية. ولا يُعيق هذا الخلل تبني التكنولوجيا فحسب، بل يُحد أيضًا من المشاركة في الاقتصاد الرقمي، مما يُبطئ التقدم نحو التنمية العادلة. على المستوى المحلي تتجلى الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بشكل واضح. فسكان المناطق الحضرية يستفيدون عادةً من تحسين الاتصال، وتوفير خدمات بأسعار معقولة، وزيادة فرص الحصول على التعليم الرقمي وفرص العمل. في المقابل، غالبًا ما تعاني المناطق الريفية من ضعف البنية التحتية، ومحدودية توافر الخدمات، وارتفاع التكاليف، مما يجعل الشمول الرقمي عائقًا كبيرًا أمام التقدم الاقتصادي المحلي(النجار،2007 :45). تُعد الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي أيضًا عنصرًا رئيسيًا في الفجوة الرقمية. ففي أنحاء كثيرة من العالم، تواجه النساء والفتيات عقبات منهجية في الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها بسبب الأعراف الثقافية، ومخاوف السلامة، وضعف الإلمام الرقمي. ويُقوّض هذا الاستبعاد أهداف التنمية الأوسع نطاقًا من خلال الحد من مشاركة المرأة في التعليم، وريادة الأعمال، وسوق العمل. ويلعب العمر دورًا إضافيًا في تشكيل الوصول الرقمي. فالأجيال الشابة، وخاصةً الجيل الرقمي، تميل إلى تبني التقنيات الجديدة والتكيف معها بسرعة أكبر. وفي الوقت نفسه، قد يفتقر كبار السن إلى التدريب أو الثقة اللازمة للانخراط الكامل في الأدوات الرقمية، مما يعرضهم لخطر العزلة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات رقمية متزايدة(النجار، 2004: 56).يُعد مستوى الدخل عاملًا حاسمًا آخر. الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض أقل قدرة على تحمل تكاليف اشتراكات الإنترنت، أو الأجهزة الرقمية، أو التدريب على المهارات اللازمة. ونتيجةً لذلك، يظلون على هامش الاقتصاد الرقمي، غير قادرين على الاستفادة من فرص مثل العمل عن بُعد، أو التعلم الإلكتروني، أو الخدمات المالية الرقمية. تتطلب معالجة هذه التفاوتات تدخلاتٍ مُستهدفة ومُحددة السياق، تتجاوز تطوير البنية التحتية. يجب أن تتضمن الحلول التعليم، والقدرة على تحمل التكاليف، والمحتوى المحلي، وأطر السياسات الشاملة، لضمان مساهمة التحول الرقمي في الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من تعميقها(الهدى،2007 ،84).

المحور الثاني: الآثار السلبية للفجوة الرقمية على الشمول الاقتصادي والاجتماعي

تُشكّل الفجوة الرقمية تحدياتٍ كبيرة أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فمع تزايد أهمية التقنيات الرقمية في كيفية وصول الأفراد إلى المعلومات والخدمات والفرص، يواجه من لا يزالون معزولين عنها وضعًا غير مواتٍ بشكل متزايد، مما يُعمّق أوجه عدم المساواة القائمة ويُعيق التقدم الأوسع نحو تحقيق المساواة والشمول. ومن منظور اقتصادي تُقيّد الفجوة الرقمية الوصول إلى الأسواق الرقمية وفرص العمل والخدمات المالية. وغالبًا ما يُستبعد الأفراد والمجتمعات التي تفتقر إلى اتصال موثوق بالإنترنت أو مهارات رقمية كافية من العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية وريادة الأعمال الرقمية. ولا يقتصر هذا الاستبعاد على الحد من توليد الدخل على المستوى الفردي فحسب، بل يُبطئ أيضًا النمو الاقتصادي في المناطق المحرومة، وخاصةً في المناطق الريفية ومحدودة الدخل(العناني & غنيم، 2011 ،58). كما تؤثر هذه الفجوة على التعليم وجاهزية القوى العاملة. فبدون الوصول إلى الأدوات الرقمية ومنصات التعلم عبر الإنترنت، يتخلف الطلاب في المناطق المحرومة عن اكتساب المهارات الأساسية للقرن الحادي والعشرين. وتُترجم هذه الفجوة التعليمية إلى انخفاض في فرص العمل وانخفاض في الدخل مدى الحياة، مما يُديم دورات الفقر والتخلف. على المستوى الاجتماعي تُسهم الفجوة الرقمية في التهميش وتراجع المشاركة المدنية. قد يواجه السكان الذين يفتقرون إلى الاتصال الرقمي صعوبة في الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية، كالرعاية الصحية والمساعدة القانونية والمساعدة الحكومية. كما أنهم أقل ميلاً للمشاركة في عمليات الحوكمة الرقمية، أو المجتمعات الإلكترونية، أو المنصات التي تدعم التكامل الاجتماعي. يُعزز هذا الانفصال مشاعر الإقصاء وعدم التمكين، لا سيما بين كبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمجموعات العرقية أو اللغوية المهمشة(الجوزي،2007، 67).تُفاقم الفجوة الرقمية أوجه عدم المساواة بين الجنسين والأجيال، حيث غالبًا ما تواجه النساء وكبار السن وغيرهم من الفئات الضعيفة عوائق مُعقدة أمام الوصول الرقمي. تُعيق هذه التفاوتات الجهود المبذولة لبناء مجتمعات شاملة وعادلة، وتُقوّض التماسك الاجتماعي اللازم للتنمية المستدامة. في جوهرها ليست الفجوة الرقمية مجرد فجوة تكنولوجية، بل هي قضية هيكلية

ذات عواقب اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. يُعدّ سد هذه الفجوة أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن يدعم التحول الرقمي الشمول بدلاً من أن يُعزز الانقسام، وأن تتاح لجميع الأفراد فرصة المشاركة الكاملة في منافع العصر الرقمي (الرزء،2006، 72).

المحور الثالث: تأثير الفجوة الرقمية على القدرة التنافسية الاقتصادية للدول

تؤثر الفجوة الرقمية بشكل كبير على القدرة التنافسية الاقتصادية للدول، إذ تُحدث تفاوتات في الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار والإنتاجية. في عصر.تُحدد فيه القدرات الرقمية بشكل متزايد القوة الاقتصادية، تواجه الدول المتأخرة في التطور الرقمي عقبات جسيمة في الحفاظ على مكانتها في الاقتصاد العالمي أو تحسينها. وتتمتع الدول التي تتمتع ببنية تحتية رقمية واسعة النطاق ورأس مال بشري ماهر، وأنظمة ابتكار قوية، بوضع أفضل لجذب الاستثمارات، وتعزيز ريادة الأعمال، والانخراط في صناعات عالية القيمة مثل تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي والتصنيع المتقدم. في المقابل، تُكافح الدول ذات الاتصال المحدود ومستويات الثقافة الرقمية المنخفضة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية أو الاستفادة من نمو الاقتصاد الرقمي(عبد الرحمن، 2006: 39). كما يُمكن أن يُعيق غياب القدرات الرقمية الكفاءة والقدرة التنافسية في قطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والزراعة والتمويل. فبدون الأدوات الرقمية، تواجه هذه القطاعات تكاليف تشغيلية أعلى، وفرصًا أقل للوصول إلى المعلومات، واستجابة أبطأ لتغيرات السوق - وكل ذلك يُضعف الأداء الاقتصادي. مع تزايد رقمنة التجارة والخدمات العالمية، تُترجم أوجه عدم الكفاءة هذه إلى فرص ضائعة للنمو والابتكار وخلق فرص العمل.وتُقلل الفجوة الرقمية من قدرة أي بلد على المشاركة في شبكات الابتكار العالمية. وقد تُستبعد الدول ذات المشاركة الرقمية المحدودة من التعاون البحثي الدولي وتبادل المعرفة وأسواق التكنولوجيا الناشئة. ولا يقتصر هذا الاستبعاد على تقييد تقدمها التكنولوجي فحسب، بل يحد أيضًا من قدرتها على صياغة المعايير والسياسات العالمية (فرعون، 2012 :7).مع مرور الوقت تتفاقم أوجه عدم المساواة الرقمية هذه، مما يعزز العيوب الهيكلية ويوسع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية. وتشكل هذه الديناميكية تهديدًا خاصًا للبلدان منخفضة الدخل، التي تُخاطر بالوقوع في فخ نماذج اقتصادية منخفضة الإنتاجية تعتمد على الموارد دون الوصول إلى الأدوات اللازمة للتحول. وللحفاظ على قدرتها التنافسية، لذا يجب على البلدان إعطاء الأولوية للشمول الرقمي كمكون استراتيجي للسياسة الاقتصادية. وتُعد الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم والابتكار الرقمي ضرورية لضمان عدم تخلف أي شريحة من السكان - أو الاقتصاد - عن الركب. إن سد الفجوة الرقمية ليس مجرد مسألة عدالة؛ وهو شرط أساسي للقدرة التنافسية العالمية في ظل المشهد الرقمي سريع التطور (فتاح،2007 :83).

المحور الرابع: دراسات حالة مختارة من الدول النامية المتأثرة بالفجوة الرقمية وأثرها على تنميتها

تقدم العديد من الدول النامية أمثلةً دالةً على كيفية مساهمة الفجوة الرقمية في إعاقة جهود التنمية الوطنية. توضح هذه الحالات الطرق المعقدة التي يُمكن أن تُعيق بها محدودية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات والمهارات الرقمية التقدم في مجالات رئيسية مثل التعليم والرعاية الصحية والنمو الاقتصادي والحوكمة.في أفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال، تواجه دول مثل النيجر وتشاد عوائق كبيرة أمام الشمول الرقمي. فقد أدى انخفاض معدل انتشار النطاق العريض، ومحدودية الوصول إلى الكهرباء، وارتفاع تكاليف الأجهزة والخدمات الرقمية إلى انخفاض استخدام الإنترنت بين شرائح كبيرة من السكان. ويؤثر هذا النقص في الاتصال بشكل مباشر على فرص الحصول على التعليم، لا سيما خلال الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، حيث كان التعلم عن بُعد غير متاح للعديد من الطلاب في المناطق الريفية. ونتيجةً لذلك، اتسعت فجوات التعلم، مما يُهدد تنمية رأس المال البشري على المدى الطويل(مجاهدي، 2007: 23). في جنوب آسيا تُظهر بنغلاديش كيف يُمكن أن تؤثر التفاوتات الرقمية على القدرة التنافسية الاقتصادية. على الرغم من التقدم الذي أحرزته البلاد في توسيع نطاق الاتصال عبر الهاتف المحمول، إلا أن مستوى الإلمام الرقمي لا يزال منخفضًا، لا سيما بين النساء وسكان الأرياف. وتعجز العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة عن الاستفادة الكاملة من المنصات الرقمية لتوسيع نطاق عملياتها، أو الحصول على الائتمان، أو الوصول إلى أسواق أوسع. وهذا يُقيّد ريادة الأعمال ويُحدّ من المشاركة الاقتصادية الشاملة. وتشهد

أمريكا اللاتينية وضعًا مشابهًا، حيث تواجه دول مثل بوليفيا تحديات في ضمان وصول رقمي منصف في جميع المناطق الحضرية والريفية. فبينما تستفيد المراكز الحضرية من اتصال موثوق نسبيًا، غالبًا ما تفتقر المناطق النائية والجبلية إلى البنية التحتية الأساسية. وتُقلّل هذه الفجوة الرقمية من قدرة المواطنين على التفاعل مع خدمات الحكومة الإلكترونية، والتعليم عبر الإنترنت، والطب عن بُعد، مما يُرسّخ الفوارق الاجتماعية والاقتصادية ويُضعف الثقة المؤسسية(متناوي، 2007: 50).يظهر أن الفجوة الرقمية ليست مجرد مشكلة تكنولوجية، بل هي تحدٍّ تنموي هيكلي.ويُعيق عدم القدرة على الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها بفعالية استراتيجيات التنمية الوطنية، ويُقلّل من قدرتها على الصمود في وجه الاضطرابات العالمية، ويُعيق قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتطلب معالجة هذه القضايا أكثر من مجرد استثمارات تكنولوجية. يتضمن ذلك مناهج متكاملة تجمع بين تطوير البنية التحتية وسياسات تعزيز الثقافة الرقمية، والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص الوصول بأسعار معقولة. ومن خلال هذه الاستراتيجيات الشاملة فقط، تستطيع الدول النامية تسخير التحول الرقمي كمحرك حقيقي للنمو والتنمية(مراد، 2011: 77).

المبحث الثالث: تحليل SWOT لمعالجة الفجوة الرقمية وتحقيق التنمية الاقتصادية

المحور الاول : نقاط القوة (Strengths): فرص النمو الاقتصادي، الابتكار التكنولوجي، زيادة الكفاءة.

تُقدم الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية مجموعة من نقاط القوة الاستراتيجية التي يُمكن الاستفادة منها لتحفيز النمو الاقتصادي ودفع أجندات التنمية الوطنية. من أهم هذه المزايا إمكانية التوسع الاقتصادي، وتحفيز الابتكار التكنولوجي، والتحسينات الملحوظة في الكفاءة التشغيلية.تكمن إحدى نقاط القوة الأساسية في فرصة تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فمع ازدياد وصول الأفراد والشركات إلى الأدوات والخدمات الرقمية، تنشأ أسواق جديدة، وتزداد الإنتاجية، وينتشر.الابتكار على نطاق أوسع. يُمكّن الشمول الرقمي الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتبني تقنيات موفرة للتكاليف تُعزز القدرة التنافسية(النبيل حجازي، 2005 :93).يُمثل الابتكار التكنولوجي نقطة قوة رئيسية أخرى، حيث يُعزز ازدياد الوصول الرقمي بيئة اقتصادية أكثر ديناميكية وإبداعًا. وعندما تُقلّص العوائق أمام المعلومات والاتصالات، يتسارع تبادل المعرفة، مما يُشجع على تطوير منتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة. غالبًا ما تشهد البلدان التي تستثمر في سد الفجوة الرقمية نموًا ملحوظًا في قطاعات مثل التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الصحية، مما يُسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة. يُسهم التكامل الرقمي في زيادة الكفاءة عبر القطاعات. تستطيع المؤسسات العامة تقديم الخدمات بسرعة وشفافية أكبر من خلال أنظمة الحوكمة الإلكترونية، مما يُقلل التكاليف الإدارية والفساد. أما في القطاع الخاص، فتُسهم عمليات اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والأتمتة والاتصالات الرقمية في تبسيط العمليات وتحسين تخصيص الموارد.وتُؤكد هذه النقاط القوية على أهمية التعامل مع التحول الرقمي ليس كمجرد ترقية تكنولوجية، بل كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وعندما يُستغل الشمول الرقمي بشكل صحيح، يُصبح محركًا قويًا للابتكار والإنتاجية والازدهار المشترك (يكن،2006 :456).

المحور الثاني :نقاط الضعف (Weaknesses): ضعف البنية التحتية، نقص المهارات الرقمية، غياب الأطر التشريعية، ارتفاع تكلفة التكنولوجيا.

في حين يُقدم التحول الرقمي فوائد جمة، إلا أن العديد من نقاط الضعف الداخلية لا تزال تُعيق قدرة العديد من البلدان، وخاصة النامية منها، على معالجة الفجوة الرقمية بفعالية وتسخير كامل إمكاناتها لتحقيق التنمية الاقتصادية. يتمثل أحد نقاط الضعف الرئيسية في عدم كفاية البنية التحتية الرقمية. ففي العديد من المناطق، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، لا يزال توافر اتصال إنترنت موثوق، وكهرباء مستقرة، وأنظمة اتصالات حديثة محدودًا. تُقيد هذه الفجوة في البنية التحتية الوصول إلى الخدمات الرقمية، وتُقلل من قابلية توسع المبادرات الرقمية، مما يُشكل عائقًا أساسيًا أمام الشمول والنمو. ومن التحديات الحاسمة الأخرى نقص المهارات الرقمية بين السكان. فحتى في ظل وجود البنية التحتية، فإن

نقص المعرفة التقنية والمعرفة الرقمية يمنع الأفراد والشركات من الاستفادة الكاملة من الأدوات الرقمية. ولا تُحد هذه الفجوة في المهارات من المشاركة في الاقتصاد الرقمي فحسب، بل تؤثر أيضًا على جودة القوى العاملة وقدرتها على التكيف مع التغير التكنولوجي(عبد الغني،2022: 45). يُمثل غياب الأطر القانونية والتنظيمية الشاملة نقطة ضعف إضافية. ففي العديد من البلدان، لا تزال الحوكمة الرقمية متخلفة، مع وجود لوائح محدودة تُعنى بحماية البيانات والأمن السيبراني والحقوق الرقمية والتجارة الإلكترونية. يُثبط هذا الفراغ التنظيمي استثمارات القطاع الخاص ويُضعف ثقة الجمهور في الأنظمة الرقمية. لا تزال التكلفة الباهظة للتقنيات الرقمية - بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات وخدمات الإنترنت - تُشكل عقبة كبيرة. بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المحدود والشركات الصغيرة، قد تكون هذه التكاليف باهظة، مما يُعزز الإقصاء ويُعمّق التفاوتات الاقتصادية القائمة. وتُؤكد نقاط الضعف هذه مجتمعةً على الحاجة إلى استراتيجيات منسقة ومتعددة القطاعات تتجاوز مجرد نشر البنية التحتية. إن معالجة تنمية المهارات والإصلاح المؤسسي والقدرة على تحمل التكاليف أمرٌ أساسي لبناء بيئة رقمية شاملة ومستدامة (منى مد الله حمدان العساسفه،2024: 34)

المحور الثالث: الفرص (Opportunities): التعاون الدولي، الدعم الحكومي، الاستثمار في الابتكار، برامج التدريب.

تدعم الجهود المبذولة لسد الفجوة الرقمية وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة مجموعة من الفرص الواعدة التي يمكن الاستفادة منها استراتيجيًا. وتشمل هذه الفرص الزخم المتزايد للتعاون الدولي، وزيادة المشاركة الحكومية، وتوسيع الاستثمار في الابتكار، وظهور برامج تدريبية وبناء قدرات موجهة. تتمثل إحدى أهم الفرص في إمكانية التعاون الدولي. وقد أبدت المؤسسات العالمية ووكالات التنمية وشركاء القطاع الخاص استعدادًا متزايدًا لدعم مبادرات الشمول الرقمي من خلال التمويل وتطوير البنية التحتية ونقل المعرفة. تُمكّن الشراكات العابرة للحدود البلدان النامية من الوصول إلى التقنيات المتقدمة والخبرات السياسية وأفضل الممارسات التي من شأنها تسريع جهود التحول الرقمي لديها(ابن واصل الحازمي، 2022: 37). يُمثل الدعم الحكومي أيضًا فرصة قيّمة. ففي السنوات الأخيرة، بدأت العديد من الحكومات الوطنية بإعطاء الأولوية للتنمية الرقمية في أجنداتها السياسية، مُخصصةً الموارد لتوسيع النطاق العريض، والخدمات العامة الرقمية، والإصلاحات التنظيمية. يُوفر هذا الالتزام السياسي أساسًا لاستراتيجيات رقمية طويلة الأجل تتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. تكمن فرصة رئيسة أخرى في الاستثمار في الابتكار وريادة الأعمال. لقد فتح توسع المنصات والتقنيات الرقمية آفاقًا جديدة للشركات الناشئة والمؤسسات لتقديم حلول مصممة خصيصًا للتحديات المحلية. ومن خلال تعزيز منظومات الابتكار، يمكن للدول تحفيز خلق فرص العمل، وتنويع اقتصاداتها، وتشجيع مشاركة الشباب في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا التعليمية، والتكنولوجيا الزراعية(مباركي،2021: 39). يمكن للتوافر المتزايد لبرامج التدريب على المهارات الرقمية - التي تقدمها الجهات الفاعلة العامة والخاصة - أن يساعد في سد الفجوة في رأس المال البشري. تُعد هذه البرامج أساسية لتزويد الأفراد بالكفاءات اللازمة للتنقل والنجاح في عالم رقمي متزايد. وعندما تُصمم هذه البرامج لتكون شاملة، فإنها تُمكّن الفئات المهمشة وتُوسّع نطاق الوصول إلى فوائد التحول الرقمي. وتُتيح هذه الفرص مجتمعةً نافذةً استراتيجيةً للدول لمعالجة الفجوة الرقمية بطريقة مستدامة وشاملة. ومن خلال البناء على الشراكات الدولية والإرادة السياسية والابتكار والتعليم، يمكن للدول تهيئة بيئات مُمكّنة للمساواة الرقمية والمرونة الاقتصادية(احمد، 2020: 38).

المحور الرابع : التهديدات :(Threats) تفاقم اللامساواة، الأمن السيبراني، المقاومة للتغيير، الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

على الرغم من المزايا والفرص العديدة المرتبطة بالتحول الرقمي، إلا أن هناك أيضًا تهديدات خارجية جسيمة قد تعيق التقدم وتُفاقم التحديات القائمة. وتشمل هذه التهديدات خطر تفاقم عدم المساواة، وتزايد المخاوف بشأن الأمن السيبراني، ومقاومة المؤسسات والمجتمعات للتغيير، والاعتماد المفرط على التكنولوجيا الأجنبية. يُمثل التحول الرقمي تهديدًا رئيسيًا يتمثل في إمكانية تعميق عدم المساواة الاجتماعية

والاقتصادية. فبدون سياسات مدروسة تضمن الوصول العادل، قد تُفيد المبادرات الرقمية في المقام الأول الفئات السكانية المترابطة والمتعلمة بالفعل، مُهملةً بذلك المجتمعات المهمشة. ويمكن أن يُعزز هذا الاستبعاد الرقمي التفاوتات القائمة في الدخل والتعليم والفرص، مما يُقوّض هدف التنمية الشاملة بحد ذاته(آسيا يعقوب الهادي عبد الخير،2021: 79). تُمثل نقاط ضعف الأمن السيبراني مصدر قلق بالغ آخر. فمع توسع الأنظمة الرقمية، يتزايد خطر الهجمات الإلكترونية واختراق البيانات والاحتيال عبر الإنترنت. وبالنسبة للدول ذات القدرات المؤسسية المحدودة واللوائح القديمة، يُمكن أن تُهدد هذه التهديدات البنية التحتية الحيوية، وتُضعف ثقة الجمهور، وتُعيق تبني الرقمنة بين الأفراد والشركات. فإن مقاومة التغيير - سواء على المستوى المؤسسي- أو التنظيمي أو الفردي - يمكن أن تُبطئ وتيرة التحول الرقمي. في بعض الحالات، قد يُعيق الخوف من فقدان الوظائف، أو نقص الجاهزية الرقمية، أو الفجوات الثقافية والأجيالية، تبني التقنيات الجديدة. وبدون إدارة التغيير الاستباقية وجهود التوعية، قد تواجه التقنيات الجديدة معارضة أو تظل غير مستغلة بالكامل(كريم،2023 :96).نصات الأجنبية، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى منظومات الابتكار المحلية. قد يُعرّض الاعتماد الكبير على الحلول الرقمية المستوردة الدول لثغرات خارجية، بما في ذلك محدودية التحكم في البيانات، وارتفاع تكاليف الترخيص، والتعرض للضغوط الجيوسياسية. ويمكن أن يُقيّد هذا الاعتماد السيادة الوطنية على السياسة الرقمية والتوجه الاقتصادي. تتطلب معالجة هذه التهديدات نهجًا متوازنًا واستشرافيًا - نهجًا يُعزز القدرات المحلية، ويعزز الأمن السيبراني، ويعزز محو الأمية الرقمية الشاملة، ويدعم تطوير القدرات التكنولوجية المحلية(الأشقر، 2020: 60).

المبحث الرابع

الاستنتاجات

1.لم يعد التحول الرقمي خيارًا، بل أصبح أحد المحركات الرئيسية للتنميه الاقتصادية، خاصة في ظل تسارع الابتكار التكنولوجي واعتماد الحكومات والمؤسسات على الرقمنة لتحسين الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتعزيز الشفافية.

2.تتسبب الفجوة الرقميه – بين الأفراد، وبين المناطق الريفيه والحضرية، وبين الدول – في تفاقم الفوارق في فرص التعليم، العمل، والخدمات. فالدول والمجتمعات التي تعاني من ضعف في البنية التحتية الرقمية تتراجع فرصها في تحقيق التنميه الشاملة والمستدامة.

3.أبرزت السنوات الخمس الأخيرة قدرة التحول الرقمي على إحداث نقلات نوعية في قطاعات مثل: التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقميه، والرعاية الصحية عن بُعد،ومما أدى إلى زيادة الناتج المحلي وتحسين كفاءة الخدمات.

4.أظهرت بعض الحكومات وعيًا بأهمية سد الفجوة الرقمية، من خلال استثمارات في البنية التحتية الرقمية، وتوسيع شبكات الإنترنت، وبرامج التعليم الرقمي. في حين ظل البعض الآخر متأخرًا بسبب ضعف الموارد أو غياب الرؤية الاستراتيجية.

5.برزت أهمية التعاون بين الحكومات والشركات التكنولوجيه والمؤسسات التعليمية في توفير حلول مبتكرة لسد الفجوة الرقمية، مثل المنصات الرقمية المجانية، أو الأجهزة المدعومة، أو التدريب الرقمي للمواطنين.

6.حتى تؤتي جهود التحول الرقمي ثمارها، يجب ضمان الوصول العادل للتكنولوجيا والمهارات الرقميه لجميع الفئات، بما في ذلك النساء،كبار السن،ذوي الدخل المحدود، وسكان المناطق النائية.

التوصيات

تُقترح التوصيات العملية التالية لصانعي السياسات:

1. إنشاء إطار اجتماعي واقتصادي شامل لتقييم ورصد الفجوة الرقمية داخل الدول العربية، بما يُمكّن من اتخاذ إجراءات مُستهدفة تستند إلى بيانات دقيقة.
2. إذكاء الوعي ودق ناقوس الخطر بشأن الفجوة الرقمية المستمرة في العالم العربي، وتعبئة الموارد والإرادة السياسية لإعطاء الأولوية للشمول الرقمي كأجندة تنمية وطنية.
3. تعزيز السياسات التي تضمن الوصول الشامل إلى خدمات إنترنت موثوقة وبأسعار معقولة، إلى جانب برامج محو الأمية الرقمية المصممة خصيصًا للفئات الضعيفة والمهمشة.

4. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية الرقمية والابتكار وتنمية رأس المال البشري، مما يُسهّل النمو الاقتصادي المستدام.

المقترحات

1. استكشاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تُسهم في الفجوة الرقمية بعمق أكبر لتصميم حلول مُراعية للسياق.
2. تقييم فعالية السياسات والمبادرات المُطبقة الهادفة إلى تضييق الفجوة الرقمية.
3. دراسة دور التقنيات الناشئة في سد الفجوة أو توسيعها، مع إيلاء اهتمام خاص لآثارها الاجتماعية والاقتصادية.
4. من خلال اعتماد هذه الاستراتيجيات، يُمكن للمنطقة العربية الاستفادة بشكل أفضل من فوائد التحول الرقمي، وضمان النمو الشامل وتضييق الفوارق الاقتصادية المرتبطة بالوصول إلى التكنولوجيا.

المصادر: REFERENCES:

1. أبو عقل، وفاء. (2012). أثر استخدام التعلم الإلكتروني في تدريس العلوم على التحصيل الدراسي لدى دارسي جامعة القدس المفتوحة. المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح، 3(6)، 115-138.
2. أحمد طارق ياسر، (2025). التحول الرقمي وأثره على جودة التعليم الجامعي: دراسة مطبقة على طلاب كلية التربية الأساسية بالجامعة المستنصرية . مجلة جامعة سومر للعلوم الإنسانية .المجلد 3، العدد 2 https://iasj.rdd.edu.iq/
3. أسماء شاكر. (2021). ما هو مجتمع المعلومات والفجوة الرقمية والحوكمة الإلكترونية. مقال منشور على موقع إي عربي. تم الاطلاع عليه في 20 يناير 2023، من الرابط: https://e3arabi.com
4. أو مدور، أ.، وروابحية، ع. (2022). دور التعليم في مواجهة تحديات الفجوة الرقمية.
5. إبراهيم، م. ح. (2019). التحول الرقمي: نقلة نوعية للتحرر من البيروقراطية والفساد الإداري. الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، 686.
6. الجوزي، ج. (2007). الفجوة الرقمية في الوطن العربي: الأسباب والعلاج. في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة والاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 4-5 ديسمبر.
7. الرزء، ح. م. (2006). مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت. معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
8. الزبير، أ.، وبلهوشات، ب. (2021). مجتمع المعلومات والمعرفة العربي والفجوة الرقمية. Revue des Sciences Humaines & Sociales، 7(3)، 171-200.
9. الظفيري، ف. م. (2021). التحول الرقمي التعليمي: نموذج تربوي جديد. كلية التربية، جامعة الكويت، المجلد 1، العدد 3، أبريل.
10. العناني، ر.، & غنيم، ع. (2011). التباين التنموي الإقليمي والفجوة الرقمية: الحالة الأردنية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 11(1)، 28.
11. العوفي، أ.، ودليلة. (2013). مجتمع المعلومات في الجزائر: واقع الفجوة الرقمية.
12. النبيل، ن.، & حجازي، ن. (2005). الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
13. النجار، إ. ي. (2008). قياس وتحليل الفجوة الرقمية في الوطن العربي. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 6(22).
14. النجار، ف. (2007). الاقتصاد الرقمي. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
15. النجار، ف. ر. (2004). الاستثمار بالنظم الرقمية والاقتصاد الرقمي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
16. النوري، ق. (2011). الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة. مؤسسة حماد للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن.
17. الهدى، ع. (2007). الفجوة الرقمية وتحدياتها. في ملتقى المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 4-5 ديسمبر.
18. الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا. (2020). مكونات استراتيجية التحول الرقمي للعراق.
19. بدرانه، ع. (2020). التعليم الرقمي في مواجهة الأزمات والتحديات الراهنة. سفير برس، القاهرة.
20. خاوي، م.، ومحمد. (2017). الفجوة الرقمية: قراءة في المفاهيم ومؤشرات القياس مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري.

21. دبوسي، ر. (2015). التحول الرقمي: حقبة إنترنت الأشياء تحقق مزايا ضخمة. سيسكو الإمارات.
22. سلومة، ح. (2020). تحليل الفجوة الرقمية في مصر. المجلة العربية للإدارة.
23. شهاب، أ. (2019). التحول الرقمي مهمة مستمرة لشركات الاتصالات. مجلة الأهرام للكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، 217، يناير.
24. عبد الرحمن، هـ. (2006). الفارق الرقمي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. عبد الرسول، م. ف. (2015). اتجاهات حديثة في التعليم الجامعي. القاهرة: أرجوانا للنشر والتوزيع.
26. عبد السلام علي، أ. (2018). التحول الرقمي بالجامعات المصرية: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، 37(2).
27. عدنان، ب. (2018). تقنيات التحول الرقمي. كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.
28. غراف نصر الدين. (2011). التعليم الإلكتروني: مستقبل الجامعة الجزائرية دراسة في المفاهيم والنماذج. أطروحة دكتوراه، جامعة منشوري قسطنطينية.
29. زهراء الفضلي، سمية العامري،(2025) دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق جودة التدقيق في ظل التحول الرقمي، مجلة ريادة الأعمال في المالية والأعمال، المجلد 6، العدد 2 جامعة النهرين https://nejfb.edu.iq/
30. فتاح، م. (2007). الاقتصاد الرقمي ومتطلباته. في الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة والاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 4-5 ديسمبر.
31. فرعون، أ. (2012). أخلاقيات الأعمال الافتراضية "الرقمية". في الملتقى العلمي الدولي الخامس، المركز الجامعي بخميس مليانة، 13-14 مارس.
32. كيت أور تون، وآخرون. (2021). علم الاجتماع الرقمي: منظورات نقدية. الكويت، الطبعة الثانية.
33. متناوي، م. (2007). الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الإلكترونية في الدول العربية. الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة والاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
34. مجاهدي، ف. (2007). الاقتصاد الرقمي ومتطلباته. نفس الملتقى أعلاه.
35. مراد، ع. (2011). جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة. المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر.
36. مرزوق، س.، وسعيدة. (2020). الفجوة الرقمية بين بعض الدول المغاربية والدول المتقدمة. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (134)، 145-158.
37. يحلف، ر. (2019). جودة التعليم الرقمي. مجلة الإناث وعلوم المجتمع، 5.
38. يكن، ع. (2006). الفجوة الرقمية أم الفجوة المعرفية؟ البعد الاستراتيجي. ندوة تقنية المعلومات، جامعة الملك سعود.